التحالف للتعويضات العادلة

الملخص

موقف المجتمع المدني العراقي وشبكات الناجين من طلب العراق إنهاء ولاية يونيتاد في سبتمبر 2024

نحن، منظمات المجتمع المدني العراقية والدولية وشبكات الناجين، نشعر بقلق بالغ إزاء طلب العراق من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدم تجديد ولاية فريق التحقيق لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش (يونيتاد) بعد سبتمبر 2024 وعواقبه. واليوم نحن ننشر مخاوفنا.

بعد الاجتماع بشكل عاجل للنظر في الآثار المترتبة على الإغلاق المبكر لفريق يونيتاد والتشاور مع شبكات الناجين، نقلنا وجهات نظرنا إلى يونيتاد والأمين العام للأمم المتحدة، اللذين تم تكليفهما (قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2697/2023) بإعداد تقرير عن تبادل الأدلة التي جمعها يونيتاد. ويسعدنا أن نرى الكثير من مخاوفنا تنعكس في ذلك التقرير.[1]

1 نُشر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 19 كانون الثاني 2024 وهو متاح هنا. أصدر التحالف من اجل التعويضات العادلة أيضًا بيانًا صحفيًا بعد نشر التقرير: الأمين العام للأمم المتحدة يحدد الطريق نحو الاستفادة من الأدلة على جرائم داعش في العراق.

ردت إحدى الناجيات الأيزيديات من أسر داعش: «بمجرد خروج فريق التحقيق من العراق، هل سيتم محاسبة أعضاء داعش؟ إن وجود يونيتاد منحنا، نحن الضحايا وأسر الضحايا، الأمل. ومع ذلك، فإن الحكومة العراقية تفند الآن هذا الأمل. لا ثقة لنا على الإطلاق في أن تستمر الحكومة العراقية في هذه العملية بنفسها.» [2]

مخاوفنا الرئيسية هي:

1. أثيرت توقعات الناجين ومنظمات المجتمع المدني العراقية بأن إنشاء يونيتاد سيؤدي إلى تحقيق العدالة

نحن نشعر بقلق بالغ إزاء الإشارة السلبية التي سترسل بسبب إغلاق فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (يونيتاد) بشكل مفاجئ ومن دون تواصل شفاف إلى الناجين والمجتمعات المتضررة، الذين قد يشعرون بالإهمال وقد يشككون في التزام الحكومة العراقية بالعدالة والمساءلة عن الجرائم الفظيعة. نحن ندرك أنه ربما كانت هناك بعض الاختلافات في التوقعات بين فريق التحقيق والحكومة العراقية، ولكننا نعتقد أن هذه الاختلافات يمكن، بل ينبغي معالجتها، من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في العدالة، ونحث على عدم السماح لهم بالوقوف في طريق تحقيق هذا الهدف بما يحقق المصالح الفضلى للناجين.

2. العراق ليس مستعداً لبدء محاكمة الجرائم الدولية الأساسية التي جمع فريق يونيتاد الأدلة بشأنها

وكان جزء من ولاية يونيتاد هو المساعدة في بناء القدرات في التحقيقات والملاحقات القضائية والسلطة القضائية في العراق ومساعدة العراق على تطوير وتنفيذ التشريعات ذات الصلة. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن اعتماد أي تشريع لتجريم الجرائم الدولية في العراق، ولا تزال المحاكمات الحالية بتهم تقتصر على العضوية في منظمة إرهابية تتعرض لانتقادات شديدة من قبل المراقبين الدوليين[3]، ولا ينظر إليها الناجون على أنها عدالة هادفة. على الرغم من أننا نرحب بالتزام العراق بتعزيز المساءلة الجنائية عن الجرائم الفظيعة كما ورد في رسالته الأخيرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة[4]، إلا أنه بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات على بدء تنظيم داعش في ارتكاب جرائم ضد جميع فئات المجتمع العراقي، لم تتم محاكمة ولو عضو واحد في تنظيم داعش بالحجم الكامل للجرائم المرتكبة، بما في ذلك الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. العملية تستغرق وقتا طويلا، والناجون يفقدون الأمل.

3. لم يمتثل العراق بعد للقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة وقد لا يتمكن فريق التحقيق الدولي (يونيتاد) من تسليم العراق الكثير من الأدلة التي جمعها.

تنص اختصاصات يونيتاد على أنه لا يمكن استخدام الأدلة التي يجمعها إلا في إجراءات جنائية عادلة ومستقلة بما يتوافق مع القانون الدولي المعمول به، وأنه لا يمكنه مشاركة الأدلة إلا وفقًا لسياسات الأمم المتحدة وأفضل الممارسات والقانون الدولي ذي الصلة. على سبيل المثال، يُطلب من فريق التحقيق (يونيتاد) بصورة جلية الحصول على موافقة مستنيرة من الشهود والمصادر الأخرى لتبادل الأدلة التي قدموها. وهذا ما أكده كل من الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك فريق يونيتاد في تقرير كانون الثاني 2024، استجابةً لطلب العراق للحصول على جميع الأدلة الموجودة حاليًا في عهدة فريق يونيتاد.

4. لم يكمل فريق يونيتاد عمله

نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير من العمل المهم الذي يتعين القيام به، بما في ذلك استكمال التحقيقات المنظمة ونشر الملخصات، بما في ذلك تقرير شامل عن جرائم داعش؛ بناء خارطة طريق لاستخدام الأدلة التي جمعها فريق التحقيق يونيتاد في العراق وأماكن أخرى؛ الانتهاء من حفر المقابر الجماعية وتحديد هوية الرفات وإعادتها إلى ذويها. علاوة على ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز المحاكم والنظام القضائي في العراق، ودعم العراق لتطوير أنظمة رقمنة الأدلة ومتابعة العمليات التي تركز على الناجين.

5. إن منع تبادل الأدلة مع دول ثالثة سوف يعيق سبيل العدالة الوحيد المتاح حاليًا للناجين

ويسعدنا أن الحكومة العراقية ويونيتاد قد اتفقا الآن على طرائق واضحة بشأن تبادل الأدلة مع دول ثالثة، مما يسمح بمواصلة استخدام الأدلة لدعم التحقيقات والملاحقات القضائية في الخارج. كما نرحب بموقف العراق المتمثل في أنه "يرغب في تبادل الأدلة مع جميع الدول بعد أن يوقف فريق التحقيق يونيتاد التابع للأمم المتحدة عملياته في العراق بحلول نهاية عام 2024".[5] ولا تزال هذه هي السبيل الوحيد للعدالة

---

2 تم إجراء المشاورات عبر الإنترنت مع الناجين في ديسمبر 2023.

3 راجع أحدث بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش https://www.hrw.org/news/2024/01/24/iraq-unlawful-mass-executions-resume

4 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، S/2024/53: رسالة مؤرخة 28 ديسمبر 2023 من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام: "انتهت اللجنة المختصة في مكتب رئيس الوزراء من مشروع قانون مكافحة الجريمة الدولية. وأرسل المشروع إلى مجلس الدولة الذي سيقوم بمراجعته ومن ثم إعادته إلى مجلس الوزراء للتصويت عليه قبل إرساله إلى مجلس النواب العراقي لإقراره".

5 راجع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، S/2024/53: رسالة مؤرخة 28 ديسمبر 2023 من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام.

المتاح للناجين، وينبغي أن تستمر في السنوات القادمة لاستكمال الملاحقات القضائية المحتملة في العراق.

6. مخاوف محددة بشأن تبادل الأدلة التي جمعها فريق التحقيق يونيتاد مع السلطات العراقية

نود أن نرى محاكمات جنائية لتنظيم داعش في العراق، ولكن لا توجد ضمانات كافية لضمان تخزين الأدلة وحفظها وإدارتها بطريقة سرية ومنع والحيلولة دون وقوعها في الأيدي الخطأ، أو استخدامها في إجراءات غير عادلة وغير قانونية[6] لتحقيق، من بين أمور أخرى، مصالح سياسية. وقد يؤدي ذلك إلى تعريض الناجين للوصم أو الأعمال الانتقامية.

وبناء على هذه المخاوف فإننا نقدم التوصيات التالية:

1. وضع معايير يجب الوصول إليها قبل إغلاق يونيتاد، بما في ذلك:

- قيام العراق بسن تشريعات تتضمن الجرائم الدولية.
- تمكين العراق من اتخاذ إجراءات جنائية عادلة ومستقلة فيما يتعلق بجرائم داعش؛
- إكمال فريق التحقيق (يونيتاد) العمل المنصوص عليه في خارطة طريق متفق عليها ونشر تقرير شامل عن جرائم داعش؛ و
- تقديم يونيتاد خطة انتقالية إلى الهيئات العراقية ذات الصلة.

2. يجب أن تحكم شروط واضحة تسليم الأدلة التي جمعها فريق التحقيق الدولي (يونيتاد) المعني بالمحاسبة إلى السلطات العراقية، بما يتوافق مع الاختصاصات المتفق عليها بين الأمين العام للأمم المتحدة والحكومة العراقية، وسياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها والقانون الدولي ذي الصلة؛ وينبغي إنشاء هيئة عراقية مستقلة للتعامل مع أي أدلة يتم تسليمها.

3. يجب أن تتفق الحكومة العراقية والأمم المتحدة على إطار قانوني لتمكين تبادل الأدلة التي جمعها فريق التحقيق (يونيتاد) مع دول ثالثة أو مع المحاكم الدولية للتمكين من متابعة المساءلة عن جرائم داعش على المستوى العالمي.

4. عند إغلاق يونيتاد، ينبغي إنشاء آلية لتصريف الأعمال المتبقية داخل منظومة الأمم المتحدة تحتفظ بنسخة كاملة من جميع الأدلة والمواد التي جمعها يونيتاد وبما يتوافق مع سياسات الأمم المتحدة بشأن حساسية المعلومات وتصنيفها ومعالجتها.

5. ينبغي لفريق يونيتاد أن يتخذ جميع الخطوات الممكنة لضمان إمكانية استخدام الأدلة التي جمعها لصالح الناجين بطرق أخرى غير الإجراءات الجنائية، مثل دعم التعويضات، وتحديد هوية الرفات، وقول الحقيقة، وإحياء الذكرى.

6 راجع التقرير الأخير لـ هيومن رايتس ووتش الذي يسلط الضوء على العيوب المثيرة للقلق والمقلقة للغاية في نظام العدالة العراقي: هيومن رايتس ووتش، العراق: استئناف عمليات الإعدام الجماعية غير القانونية، 24 كانون الثاني 2024.

التحالف
للتعويضات
العادلة